

## القرار ١٩٣٨ (٢٠١٠)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٣٨٣، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن الحالة في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية، ولا سيما قراراته ١٨٨٥ (٢٠٠٩) و ١٨٣٦ (٢٠٠٨) و ١٦٢٦ (٢٠٠٥) و ١٥٠٩ (٢٠٠٣)،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠ (S/2010/429) واذ يحيط علما بالتوصيات الواردة فيه،

وإذ يرحب بجهود حكومة ليبيريا من أجل تعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ولمكافحة الفساد وتعزيز الكفاءة والحكم الرشيد، ولا سيما الخطوات المتخذة في ما يتعلق بتعزيز سيطرة الحكومة على الموارد الطبيعية ومعالجة المسألة الهامة المتمثلة في إصلاح الأراضي،

وإذ يحيط علما بالتقرير النهائي والتوصيات الصادرة عن لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، وهو ما يمثل فرصة هامة لشعب ليبيريا للدفع قدما بخطة المصالحة الوطنية والانخراط في حوار وطني بناء بشأن الأسباب الجذرية للنزاع الليبري،

وإذ يسلم بأن الاستقرار الدائم في ليبيريا والمنطقة دون الإقليمية سيتطلب سير المؤسسات الحكومية سيرا حسنا ومستداما، بما في ذلك قطاعا الأمن وسيادة القانون،

وإذ يشير إلى النقاط المرجعية لمرحلة التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بما في ذلك النقاط المرجعية الأساسية المتعلقة بالشرطة الوطنية لليبيريا واستراتيجية الأمن

القومي، وإذ يرحب بالتقدم المحرز، ويلاحظ مع القلق المجالات التي لا يزال التقدم المحرز فيها بطيئا،

**وإذ يحيط علما** بتوصية الأمين العام بإيفاد بعثة للتقييم التقني يتم إرسالها إلى ليبيريا بعد الانتخابات، وتركز على الاستعدادات الجارية لنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى السلطات الوطنية، وإذ يوصي باعتماد جداول زمنية لمواصلة تخفيض قوام العنصر العسكري للبعثة،

**وإذ يرحب** بالطلب الذي وجهته حكومة ليبيريا إلى لجنة بناء السلام للانخراط في إصلاح القطاع الأمني وإرساء سيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية،

**وإذ يدرك** التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة في جميع القطاعات، بما في ذلك المشاكل المستمرة المتعلقة بالجرائم العنيفة،

**وإذ يرحب** بالجهود التي يبذلها الأمين العام للإبقاء على جميع عمليات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، قيد الاستعراض الدقيق، وإذ يكرر التأكيد على ضرورة أن يتبع المجلس نهجا استراتيجيا صارما في ما يتصل بنشر قوات حفظ السلام،

**وإذ يعرب** عن تقديره لاستمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي،

**وإذ يلاحظ مع القلق** الخطر الذي يشكله بصورة خاصة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والأسلحة غير المشروعة على استقرار المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك استقرار ليبيريا،

**وإذ يشيد** بعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، لمساهمتها المتواصلة والهامة في حفظ السلام والاستقرار في ليبيريا، وإذ يلاحظ بارتياح التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومع حكومات البلدان المجاورة، في مجال تنسيق الأنشطة الأمنية في المناطق الحدودية بالمنطقة دون الإقليمية،

**وإذ يلاحظ** أن البعثة انتهت من المرحلة الثالثة لتخفيض قوامها تدريجيا على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره الخاص المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/299)، وإذ يرحب بمباشرة عملية التخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى السلطات الوطنية،

وإذ يلاحظ مع القلق التأخير الحاصل في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وإذ يشدد على أن مسؤولية التحضير للانتخابات وإجرائها تقع على عاتق السلطات الليبرية، وذلك بدعم من المجتمع الدولي،

وإذ يشير إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن، وإذ يدين استمرار العنف الجنسي، ويرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحكومة ليبيريا من أجل تعزيز حقوق المدنيين وحمايتهم، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، وإذ يدرك التحديات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالتصدي للمسائل الخطيرة المتمثلة في العنف الجنساني والاستغلال والاعتداء الجنسيين، ويدعو الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها لما تبذله الحكومة من جهود،

وإذ يرحب بالجهود الرامية إلى إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وإذ يشير إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به لجنة لحقوق الإنسان تعمل بكامل قدراتها باعتبارها مؤسسة رئيسية من مؤسسات حقوق الإنسان المتاحة للعموم وآلية لرصد ومتابعة تنفيذ توصيات لجنة تفصي الحقائق والمصالحة،

وإذ يكرر تأكيد استمرار الحاجة إلى الدعم الأمني الذي تقدمه البعثة إلى المحكمة الخاصة لسيراليون، رهنا بالاستعراض الدوري حسب تقدم أعمال المحكمة،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبيريا ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛

٢ - يأذن لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بمساعدة الحكومة الليبرية، بناء على طلبها، على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة لعام ٢٠١١، بتقديم الدعم اللوجستي، ولا سيما من أجل تيسير إمكانية الوصول إلى المناطق النائية، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية؛

٣ - يهيب بالسلطات الليبرية أن تكفل حسم أي مسائل معلقة في ما يتصل بإطار الانتخابات لتيسير الإعداد للانتخابات بصورة كافية؛

- ٤ - **يؤيد كذلك** توصية الأمين العام بأن يكون إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية نقطة من النقاط المرجعية الأساسية لتخفيض قوام البعثة تدريجياً في المستقبل؛
- ٥ - **يشجع** بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحكومة ليبيريا على المضي قدماً في عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية، وبخاصة صوب إجراء تقييم شامل للحالة، وتحديد الثغرات الجوهرية التي يتعين سدها من أجل تسهيل عملية انتقال ناجحة، ويطلب إلى الأمين العام أن يضع بالتنسيق مع حكومة ليبيريا خطة انتقالية مشتركة بشأن نقل المسؤولية عن الأمن الداخلي من البعثة إلى السلطات الوطنية المختصة وأن يقدم بانتظام إحاطات عن التقدم المحرز في وضع تلك الخطة، وعن تنفيذها عند الاقتضاء؛
- ٦ - **يؤكد من جديد** عزمه على أن يأذن للأمين العام بنقل القوات، حسب الاقتضاء، بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس مؤقت وفقاً لأحكام القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، ويهيب بالبلدان المساهمة بقوات أن تدعم جهود الأمين العام في هذا الصدد؛
- ٧ - **يشدد** على ضرورة الاتساق والتكامل بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية من أجل التصدي بفعالية لحالات ما بعد النزاع، ويطلب إلى الأمين العام التنسيق والتعاون مع لجنة بناء السلام، ويشجع لجنة بناء السلام، بعد التشاور الوثيق مع حكومة ليبيريا، على أن تقدم تقريراً عن نتائج بعثتها الأخيرة وتوصياتها بشأن أفضل السبل لتعجيل إحراز تقدم أولاً وقبل كل شيء في مجال إصلاح القطاع الأمني، وإرساء سيادة القانون، وتحقيق المصالحة الوطنية؛
- ٨ - **يؤكد** أهمية التحديث المنتظم للمفهوم العسكري للعمليات وقواعد الاشتباك، واتساقه الكامل مع أحكام هذا القرار، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عن ذلك إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بقوات؛
- ٩ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يستمر في رصد التقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية الأساسية، ولا سيما التقدم المتعلق بالأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١١، والتقدم المحرز في بناء قدرات الشرطة الوطنية لليبيريا، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يكفل توفر الخبرة المتخصصة المطلوبة لدى عنصر الشرطة التابع للبعثة، بما في ذلك الخبرة المدنية، وفقاً لولايتها، ويطلب كذلك إجراء تنقيح للنقاط المرجعية الحالية لكي تشمل نقاطاً مرجعية تتعلق بالانتقال، وتقديم تقارير منتظمة عن هذا التقدم المحرز إلى مجلس الأمن؛

١٠ - يدعو حكومة ليبريا إلى القيام، بالتنسيق مع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، بمضاعفة الجهود من أجل إقامة مؤسسات وطنية للأمن وسيادة القانون تكون قادرة على العمل بصورة مستقلة وبكامل طاقتها، ولهذا الغرض، يشجع على تنسيق التقدم المحرز في مجال تنفيذ جميع خطط تطوير الأمن والعدالة؛

١١ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يطلع بانتظام على الحالة في الميدان في الوقت الذي تدخل فيه ليبريا هذه المرحلة الحاسمة، وأن يقدم إليه بحلول ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ تقريراً المنتصف المدة وأن يقدم بحلول ١٥ آب/أغسطس ٢٠١١ تقريراً عن المسائل المشار إليها في الفقرات ٢ و ٥ و ٩؛

١٢ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.